

Distr.  
LIMITED

TD/L.409  
24 April 2008

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

### موجز مداورات الحدث الجاني للأونكتاد

#### التجارة ونوع الجنس: آفاق النمو المستدام والحد من الفقر

##### موجز أعدته أمانة الأونكتاد

- ١- استهل الأمين العام للأونكتاد، الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي مداورات الحدث الجاني، الذي نُظم بالتعاون مع أمانة الكومنولث، وتولى رئاسته نائب الأمين العام للكومنولث، السيد رنسفورد سميث.
- ٢- وشدد الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي، في ملاحظاته الاستهلالية، على الحاجة إلى أن يكون النمو أكثر شمولاً وتحدث عما تطرحه الآثار التجارية من تحديات وما تتيحه من فرص أمام المرأة في سوق العمل. وأوضح أنه على الرغم مما يحققه دخل المرأة من أثر مضاعف على الاقتصاد والمجتمع وعلى الرغم من أن التجارة قد حسنت دخل المرأة، فإن تأثير التجارة الإيجابي على المرأة يبدو أضعف في بعض البلدان. ولا تزال هناك تفاوتات في قوانين العمل مثل فوارق الأجور بين الرجل والمرأة وتحمل المرأة في كثير من الأحيان العبء الأكبر في أوقات الشدة، مثل الأزمة الغذائية. وفضلاً عن ذلك، فهناك حاجة إلى مزيد من الأدلة المستمدة من واقع التجربة.
- ٣- وكان من بين المشاركين السيدة راشيل ماينجا، مستشارة الأمم المتحدة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة التي ألفت البيان الافتتاحي؛ والسيد شري غويال بيلاي، الأمين الدائم بوزارة التجارة بالهند؛ والسيد آنه - نغا تران - نيغويين، المدير بشعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة؛ والسيد سافيور موامبوا، المنسق الوطني للشبكة التجارية للمجتمع المدني بزيمبابوي.
- ٤- وأشارت السيدة ماينجا، في بيانها الافتتاحي، إلى ضرورة الاهتمام بشكل عاجل بزيادة سرعة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات وفي جميع القطاعات، وشددت على ضرورة تخصيص

الموارد للأنشطة الرامية إلى إزالة العقبات التي لا تزال تعترض المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إن كان المجتمع الدولي جاداً في سعيه لتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها ركيزة أساسية للحد من الفقر والتنمية المستدامة.

٥- ذكر أن إحدى العقبات الكبرى تتمثل في كون مساهمة المرأة في النمو "غير مرئية"، وما يترتب على ذلك من عدم مشاركتها في وفود قطاع الأعمال وفي عملية رسم السياسات بصورة عامة. وهناك عدة طرق للمضي قدماً تشمل التشريع لضمان زيادة فرص العمل أمام المرأة؛ ووضع إطار للسياسة العامة الوطنية يجعل جميع الإدارات تعتمد هوجاً تراعي الفوارق بين الجنسين؛ وزيادة فرص حصول منظمات المشاريع على الائتمان ورأس المال.

٦- وهناك فرص أوسع لتحليل التجارة والسياسات المتصلة بها بمنظار جنساني. وتتمثل الخطوة الأولى في بذل الجهود لتشجيع مراعاة المنظور الجنساني واستخدام نقاط الدخول وحيز السياسات. وعرض أحد المتحدثين بإيجاز الآثار المتعددة الأبعاد لتحرير التجارة على المساواة بين الجنسين، مثل الفوارق في الأجر، ونزوح المرأة من قطاع الكفاف الغذائي والتوسع في تحويل العمل إلى عمل عارض عن طريق التنافس في التكاليف في الصناعات الكثيفة العمالة ودعا إلى إجراء مزيد من تقييمات الأثر للتجارة ونوع الجنس وتعميم السياسات الجنسانية في جميع الوزارات.

٧- وقدم العرض الأخير عرضاً لتأثير السياسة التجارية على نوع الجنس والحد من الفقر من منظور القاعدة الشعبية والمجتمع المدني. وركز العرض على الظروف القطرية لزامياً حيث لم تترجم معدلات النمو المحدودة والمتواصلة إلى تنمية بشرية كما ينبغي. وللأسف في هذا البلد بعد جنساني، وبخاصة في المناطق الريفية وداخل قطاع الزراعة. وثمة حاجة إلى إجراء تحليل تشخيصي واضح للآثار الجنسانية على مستوى السياسة العامة وإلى تمكين المرأة التاجرة والمجموعات النسائية الصغيرة في الجوانب العملية لاتفاقات التجارة، للسماح بإدراج آرائها في العملية الوطنية.

٨- وأعقب العروض أسئلة وتبادل فعال للآراء مع المشاركين، بما في ذلك نقاش تميز بالحيوية بشأن تطبيق الحصص؛ والتمويل الابتكاري للمرأة المنتجة الفقيرة لكي تنتقل من المشاريع البالغة الصغر إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والآثار التي يحتمل أن تحدثها اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في القدرة التنافسية والحد من الفقر والمساواة بين الجنسين.

٩- وختاماً، لخص نائب الأمين العام للكومنولث النتائج الرئيسية للعروض والمناقشة بتقديم التوصيات التالية:

(أ) تعزيز زيادة بناء القدرات فيما بين مقرري السياسات العامة لضمان استخدام منظور جنساني في جميع مراحل رسم السياسات التجارية وتنفيذها والتفاوض بشأنها؛

(ب) تهيئة بيئة تمكينية لوصول المرأة المنتجة والعاملة إلى الأسواق بتعزيز خدمات الدعم التجاري مثل الخدمات المالية والتجارية، وإنشاء مشاريع تراعي الفوارق بين الجنسين وتهدف إلى زيادة ترويج الصادرات؛

- (ج) اعتماد إطار تنظيمي متصل بالتجارة يراعي الفوارق بين الجنسين على المستويين الإقليمي والدولي؛
- (د) توفير الحوافز في السياسات الوطنية الخاصة بالمرأة الفقيرة لتمكينها من الوصول إلى الأسواق العالمية من جهة، ولحماية أسباب معيشتها من الآثار السلبية للعولمة من جهة أخرى؛
- (هـ) تشجيع زيادة مشاركة المرأة في صياغة السياسات التجارية وفي المفاوضات العالمية على جميع المستويات؛
- (و) تشجيع النقاش العام والحصول على المعلومات المتعلقة بالعمليات والاتفاقات التجارية؛
- (ز) تعزيز تحليل وجمع البيانات والأدلة التجريبية الأخرى المتعلقة بنوع الجنس بغية إدراجها في رسم السياسات؛
- (ح) تعزيز فرص حصول النساء والبنات على التعليم والمعلومات والتكنولوجيا.

- - - -